أوراق إستراتيجية

International Crisis Group
March, 2006
Middle East Report no. 52- 27 February, 2006

The Next Iraqi War?
Sectarianism and Civil Conflict

الحرب العراقيّة المقبلة: طائفيّة وصراع أهلي

ملخّص تنفيذي وتوصيات

إنّ الهجوم التنفجيري على مقام شيعي مقدّس في سامراء في 22 شباط 2006 و عمليات الثأر التي أعقبت ذلك الهجوم ضد المساجد السنيّة وقتل العرب السنّة، ما هي إلاّ أحدث الدلالات الأكثر دمويّة التي تجعل العراق يترنّح على عتبة كارثة بالجملة.

وعلى مدى السنة الماضية، كانت حدّة التوترات الإجتماعيّة والسياسيّة واضحة بما أنّ الإطاحة بالنظام البعثي تحوّل الى إنقسامات عميقة في المجتمع العراقي. وقد بدأت موزاييك المجتمع العراقي بالإنقسام الى صفوف إثنيّة، طائفيّة وعشائريّة، مما أدّى الى عدم الإستقرار والعنف في مناطق عدّة، خصوصاً في المناطق المختلطة بالسكان. وإنّ أكثر هذه الصراعات الأوّلية والتي تتطلّب عملاً عاجلاً وملحاً، هو الإنقسام الشيعي- السنّي الذي يهدد بخطر تمزيق البلاد الى أشلاء، وإنّ تجلياته الأكثر بروزاً هو حرباً قذرة قامت بين مجموعة صغيرة من المتمردين مصممة على إثارة النزاع الطائفي بواسطة قتل الشيعة، وبين وحدات معيّنة من مغاوير الحكومة تقوم بتنفيذ عمليات إنتقام ضد مجتمع العرب السنّة حيث يستمر التمرّد بالنمو والإزدهار في أوساطه. ويجب على الممثلين السياسيين العراقيين والمجتمع الدولي التصرف بشكل عاجل لمنع صراع منخفض الحدّة من التصعيد الى حرب شاملة قد تؤدّي الى إنحلال العراق وزعزعة إستقرار المنطقة بكاملها.

إنّ عام 2005 سيظل يُذكر كسنة نبتت فيها أجنحة العراق الطائفيّة المستترة، لتنفذ الى معالجة الموضوع السياسي ولتدفع الى حوادث العنف المروّعة و " التطهير " الطائفي. وإنّ الإنتخابات التي إقترنت بتلك السنة، في كانون الثاني وكانون الأوّل، أكّدت على البروز الحديث للدين، وربما كان ذلك التطوّر الأكثر أهميّة منذ الإطاحة بالنظام. ومع مساجد تحوّلت الى مراكز إحتفال، ورجال دين يعدّون أنفسهم كسياسيين، يبحث العراقيون عن قيادة وإستقرار في زمن غامض يصعب فهمه، وقاموا بتحويل الإنتخابات الى ممارسات طائفيّة.

لقد إستغل المتمردون فترة ما بعد الحرب كفترة مُباحة للجميع. وللأسف، فإنّ جهودهم الضارية، المتوثّبة لحرب أهليّة إلتقت بحماقة مع أعمال ثأر إنفعاليّة مريضة. وفي مواجهة تنامي العنف الطائفي والهرطقة، بدأت القيود المؤسساتيّة بالتآكل ولم تجد الكلمات المحذّرة والتوفيقيّة لآية الله السيد علي السيستاني، الزعيم الديني الجليل الشيعي، آذاناً صاغية، وتلاشت الأوساط العلمانيّة في وسط هذا الإضطراب العظيم من سياسة الهويّة الطائفيّة.

إنّ نفوذ الولايات المتّحدة، الذي لا يزال بارزاً جداً، ينخفض ما إن تعلو التلميحات لإنسحاب نهائي للجيش. وقد تتخلّى الدول المجاورة، المتحمّسة لحماية مصالحها الإستراتيجيّة، عن إلتزامها الطويل بتوحيد الأراضي العراقيّة، إذا ما إستنتجت أنّ التفكك حتمي، لتتدخّل مباشرة في دول رديفة، مهما يكن شأنها، تظهر من بين الأنقاض.

وإذا ما إنقسم العراق الى أشلاء متناثرة، فغنّ على المؤرّخين أن يسعوا، منذ الآن، لتحديد السنوات واللحظة الحاسمة التي أدّت الى ذلك الإنقسام. هل كان ذلك عند التصديق على الدستور في تشرين الأوّل 2005، الوثيقة الطائفيّة التي قامت بتهميش وعزل مجتمع السنّة العرب؟ هل كان ذلك عند إنتخابات كانون الثاني 2005 المتخلخلة والتي إنتصر فيها التحالف

الكردي- الشيعي، والذي وضع مسودّة الدستور وأسس لحكومة قامت بمكافحة الإعتداءات ضد الشيعة، كما قامت بهجمات دون تمييز ضد السنّة؟ هل كان عند تأسيس مجلس الحكم المؤقت في تموز 2003، هذا المجلس الذي كافأ الهويات الطائفيّة على حساب البرامج السياسيّة الوطنيّة؟ أم أنّ لحظة الإنقسام كانت قبل ذلك، أي أنّها كانت في طبيعة النظام الذي أُطيحَ به وفي القمع الوحشي والثابت للنشاطين السياسيين في المجتمعات الشيعيّة والكرديّة الذين كان ينظر إليهم النظام بصفتهم يهددون إستمراريته؟

أغلب الظن أنّ الأسباب كانت هذه الأمور الأربعة مجتمعة كما يبرهن هذا التقرير.

وعلى كل حال، فإنّ السؤال الضاغط والأكثر أهميّة اليوم، هو ما الذي لا يزال بالإمكان القيام به لوقف وتجنّب إنزلاق العراق في حرب أهليّة.

يبدو أنّ الإدارة الأميركيّة أدركت، متأخّرة، أنّ عمليّة شاملة بالكامل- وغير مندفعة- شرط لا بد منه للإستقرار. إنّ هذا التحوّل بعد فوات الأوان، هو برغم ذلك، مُرحَّب به لأقصى حد. وقد أثمرت جهود السفير زلماي خليل زادة المكثّفة، منذ أيلول الماضي 2005 لإعادة مجتمع السنّة العرب الساخط الى العمليّة، ولكن في جزء واحد فقط. وقام بتسجيل تصريح له يقول فيه أنّ الولايات المتّحدة " لن تقوم بإستثمار موارد وأموال الشعب الأميركي لبناء قوات يديرها أشخاص طائفيون ". وعلى كل، لا يزال هناك الكثير من الأمور للقيام بها، منها إعادة تقويم أفضل للعمليّة السياسيّة ونقل البلاد الى مدخل الإصلاح والتسوية.

- **أوّلاً**، يجب على الفائزين بإنتخابات كانون أوّل 2005، القوائم الشيعيّة والكرديّة، أن يعملوا على تأسيس حكومة وحدة وطنيّة حقيقيّة، حيث يتم إعطاء زعماء السنّة العرب دوراً أكبر بكثير من الدور الرمزي. وعلى الحكومة، بدورها، أن تقوم بكل جهد ممكن لإعادة إحياء الشعور والوعي بالهويّة الوطنيّة وأن تتوجّه الى أبرز أولويات العراقيين: الأمن الشخصي، الوظائف وأسباب الراحة الأساسيّة كالكهرباء والمحروقات. كما أنّ على الحكومة البدء بحل الميليشيات التي ساهمت بزعزعة إستقرار البلاد. ولدى الولايات المتّحدة دور حاسم لتلعبه وذلك بالضغط على حلفائها العراقيين خلال زمن الحرب، للقبول بهكذا نتيجة، ويجب على الدول المجاورة للعراق، كما على الإتحاد الأوروبي أن يدفعوا بإتجاه الهدف نفسه.

- **ثانياً**، يجب القيام بتغييرات جوهريّة في الدستور، ما أن تُفتتح العمليّة الدستوريّة بعد شهر من تولّي الحكومة منصبها، ويجب أن يشمل ذلك مراجعة كاملة للمواضيع الأساسيّة المتعلّقة بطبيعة الفيدراليّة وبتوزيع مداخيل بيع النفط. وإذا تمّ مقاومة ذلك، فإنّ هذا الدستور بدلاً من أن يجمع العراقيين ويعمل على ربط البلاد معاً، فإنّه سيكون الصيغة والمسودّة لتفكيك العراق. مرّة أخرى، يجب على الولايات المتّحدة وحلفاءها ممارسة كل جهد ممكن للوصول الى ذلك الهدف.

- **ثالثاً**، يجب على المانحين تعزيز بناء المؤسسات اللاطائفيّة وذلك بتوزيع التمويل للوزارات والمشاريع التي تتضمّن الشموليّة، الشفافيّة والكفاءة التقنيّة، وأن تمنع التمويل عن أولئك الذين يؤسسون أنفسهم على العلاقات الشخصيّة والكسب غير المشروع.

- **رابعاً**، بينما يكون على الولايات المتّحدة أن تصرّح بشكل واضح عن عزمها سحب جميع جنودها من العراق، فإنّ أي إنسحاب يجب أن يكون متدرجاً ويأخذ في الحساب صمود وإثبات الذات ولا طائفيّة القوى الأمنيّة العراقيّة، كما على الولايات المتّحدة أن تضع في حسابها تعزيز عمليّة سلميّة شاملة. وعلى الرغم أنّ جنود الولايات المتّحدة وحلفاءها هم جزء من المشكلة أكثر مما هم جزء من الحل، فإنّهم، وللآن، يمنعون- بواسطة وجودهم وقوّتهم العسكريّة- العنف الإثني والطائفي من أن يصبح خارج السيطرة. إنّ أي تقييم للنتائج، سلباً أو إيجاباً، لناحية توقّع إنسحاب مبكر للجيش، يجب أن يضع في حسابه حرب أهليّة شاملة.

- **خامساً**، وأخيراً، وللأسف رغم أنّه ضروري- فإنّه يجب على المجتمع الدولي بما في ذلك الدول المجاورة البدء بالتخطيط لإحتمال أن يتجزأ العراق ولإحتواء السقوط الحتمي وتأثير ذلك على إستقرار وأمن المنطقة. إنّ القيام بجهد كهذا كان من المحرمات، إلاّ أنّ الفشل بتوقع إحتمال كهذا قد يؤدّي الى كوارث أشد قي المستقبل.

توصيات

*** للفائزين بإنتخابات كانون أوّل 2005**

1- أدينوا، وبقوّة، الهجمات التي تحمل الروح الطائفيّة، كتفجير مقام الإمام العسكري في سامراء، ولكن أدينوا أيضاً الهجمات الثأريّة وطالبوا بضبط النفس.
2- أسِّسوا حكومة وحدة وطنيّة تتمتّع بمصداقيّة شعبيّة تكون:
أ. تشمل أعضاء من التحالفات الخمسة الإنتخابيّة الأكبر.
ب. تقسيم الوزارات الأساسيّة، الدفاع، الداخليّة، الخارجيّة، الماليّة، التخطيط والنفط، بين نفس اللوائح مع إعطاء الدفاع أو الداخليّة الى زعيم محترم ولا طائفي من السنّة العرب وإعطاء الوزارة الأخرى الى زعيم مشابه من التحالف العرقي الموحّد.
ج. تعيين أشخاص في المراكز الحكوميّة العليا على أساس الكفاءة التقنيّة والجدارة الذاتيّة، ويتم إختيار هؤلاء من داخل الوزارة.
د. تبنّي أجندة تتصل أولوياتها بسيادة القانون، خلق وظائف، وتأمين الخدمات الأساسيّة.
3- مراجعة مواد الدستور الأكثر إثارة للخلاف بواسطة:
أ. تأسيس فيدراليّة إداريّة على أساس حدود المحافظات خارج المنطقة الكرديّة.
ب. إيجاد تركيبة معيّنة لتوزيع عادل وشامل ذات حكم مركزي لمداخيل النفط العائدة من حقول حاليّة وحقول مستقبليّة، وإيجاد لجنة مستقلّة لضمان توزيع عادل ومنع الفساد.

4- وقف الهجمات الطائفيّة وإنتهاكات حقوق الإنسان من قِبَل القوى الأمنيّة وذلك بـ :
أ. البدء بعمليّة حل الميليشيات ودمج أفرادها في قوى أمنيّة جديدة وضمان توزيعهم في كامل السلسلة الأمنيّة على المستويين المحلي والوطني.
ب. الإستمرار ببناء القوى الأمنيّة (الجيش الوطني، الشرطة، حرس الحدود، والقوات الخاصّة وكذلك وكالات المخابرات)، على أساس الشموليّة الدينيّة والعرقيّة ومع أعضاء من مجتمعات عراقيّة مختلفة موزَّعين عبر تسلسل تلك القوى الأمنيّة كما في المناصب الحكوميّة.
ج. الضمانة بأن يتم تعيين وزراء الدفاع، الداخليّة وكذلك القادة والضباط الكبار على المستويين المحلي والوطني على أساس الكفاءة الإحترافيّة، النظرة اللاطائفيّة والجدارة الشخصيّة.
د. تأسيس لجنة مستقلّة تخضع للمحاسبة أمام ممثلي مجلس النواب للإشراف على تفكيك الميليشيات ولخلق قوى أمنيّة متكاملة.

5- في موضوع تنفيذ الأحكام بالبعثيين، يجب أن يكون الحكم على أعضاء حزب البعث السابق على أساس الجرائم المرتَكَبة وليس على أساس الولاء السياسي أو الإعتقاد الديني. ويجب تأسيس لجنة مستقلّة تخضع لمحاسبة مجلس النواب للإشراف على تنفيذ عادل ولا حزبي للأحكام.
إنّ كلاً من البعثيين السابقين واللابعثيين المشتبه بتورّطهم في جرائم حقوق الإنسان أو الفساد، يجب أن يتم الإمساك بهم لمحاسبتهم أمام محاكم مستقلّة.

*** توصيات لحكومة الولايات المتّحدة:**
6- الضغط على حلفاءها العراقيين لتأليف حكومة إتحاد وطني، وبشكل خاص، السعي لمنع تقديم وزارتَي الداخليّة والدفاع كجائزة لنفس الحزب لأفراد طائفيين جداً أو إستقطابيين.
7- تشجيع تعديلات دستوريّة ذات معنى لإصدار وثيقة شاملة تحمي الجوهريّة لكل المجتمعات الرئيسيّة كما ذُكِرَ في التوصية (3) من التقرير.
8- المساعدة ببناء قوى أمنيّة ليس فقط مدرّبة ومجهّزة بشكل وافٍ وملائم، وإنّما أيضاً بناء قوى تكون شاملة ولا طائفيّة.
9- إشراك جيران العراق، ويشمل ذلك إيران، للمساعدة في حل الأزمة بإتخاذ معايير وضعت في التوصية (11) لاحقاً، ولتعزيز، بشكل فعّال، مؤتمر الإصلاح الذي تمّ التوافق عليه في القاهرة في تشرين الثاني 2005، وتشجيع ممثلي جميع الأحزاب والمجتمعات العراقيّة، وكذلك حكومات المنطقة، على الحضور.

*** توصيات للمانحين:**

10- توزيع التمويل المخصص للوزارات ولمشاريع الحكومة كما لناشطين في المجتمع الأهلي بشكل صارم، وذلك حسب إذعانهم لمبادئ الشموليّة، الشفافيّة والكفاءة.

*** توصيات للدول المجاورة للعراق:**

11- التعبير أو تكرار الكلام عن مصلحتهم الإستراتيجيّة في توحّد الأراضي العراقيّة.

- تشجيع الفائزين بإنتخاب كانون أوّل 2005، لتشكيل حكومة إتحاد وطني والموافقة على مطالب لتعديل الدستور (كما ذُكِرَ في التوصية 43).
- تعزيز الجهود لمنع التمويل والمتمردين من عبور حدودهم الى داخل العراق.
- تشجيع، وإرسال الممثلين الى مؤتمر التسوية والإصلاح المخطط له في بغداد.

عمان/ بغداد/ بروكسل
27 شباط 2006